العولمة قديما وحديثا (الجزء الأول)

بابلو لوبيز لوبيز*
ترجمة: أ. محمد جديدي**

1 - ألفاظ، آراء مسبقة وتعقيدات

1.1 - لفظ منوّم

الناس ليسوا محض مثقفين، وليسوا متعلمين جميعهم. ولنا أحاسيس مختلفة إهتمامنا وخبراتنا شرط لفهم أفكارنا. كل لفظ يمكن أن يدل على أكثر من معنى تفترضه المعاجم أو البحوث الأكاديمية. هذا الأمر هام لنذكر به بالنظر إلى أننا أمام لفظة مثل "العولمة"، التي لم تعد اليوم مجرد مصطلح عادي. لفظ "العولمة" ذاته، بغض النظر عن مطابقته العرضية للواقع، هو ظاهرة اجتماعية. فالمحتويات المتعلقة عادة باللفظ كانت معروفة جيدا كحقائق قبل أن تصير "العولمة" نجما سوسيولوجيا في وسائل الإعلام وفي كل نوع من الدوائر العلمية. إنها كلمة مفتاحية منطوقة أو مكتوبة بغرض إبراز أنها عُرفت مع أنباء العالم الجارية إضافة إلى أنها حُضرت للمستقبل، وليس هناك من فهم سطحي للكلمة كهذا. فالمثقفون في أوسع سلسلة من الدوائر العلمية، التكنولوجية والمهنية أنجزوا ما لا يحصى من البحوث المتعلقة باللفظة. يبدو وكأن الأمر يتعلق بامتلاك قوة تنويم مغناطيسي. إن الكلمة ليست فقط مصطلح سياسي سليم، لكنها أيضا تعبير لا غنى عنه اليوم لأي تفسير اجتماعي، سياسي، اقتصادي وأخلاقي.

إن استعمالا مألوفا كهذا لا يتضمن فكرة عامة وواضحة للكلمة ولا تقييما مقبولا في الغالب للحقيقة التي تزعم احتواءها. والظهور المتكرر للكلمة يشكل صعوبة أخرى لفهمها ويجلب ظنينا مذهلا أكثر منه إيضاحا عقلانيا. العائق الكبير للفهم هو افتراض مقاربة تعادل مصطلح قادر على تفسير أي شيء. هذا هو الأثر السحري المنوّم "للعولمة". ففيما يتعلق بالحد

* أستاذ الفلسفة، جامعة فلادوليد، إسبانيا.

** أستاذ مكلف بالدروس، قسم الفلسفة، جامعة منتوري - قسنطينة، الجزائر.

الأدنى عند أولئك الذين يُسلمون جدلا بأن للكلمة معنى واحدا. في الغالب ما يتداولونها بتفاؤل مفرط وهذا يعود إما إلى المصالح الإيديولوجية أو إلى السذاجة. مثل هذه الآراء التي تزعم تفسير وتبرير كل شيء بالإشارة إلى "العولمة"، لكنها قليلا ما تشرح شيئا وتخلق ارتباكا ملفتا للنظر.

لقد كنا شديدي الحرص ونحن نقوم بتحليل معنى الكلمة مخافة أن يستبد بنا حكم مسبق أو تحامل أو تبسيط حاد جدا. عند القيام بهذا التحليل كنا بحاجة إلى نظرة خاصة للتصور المرتبط بـ "العولمة" لأن شعبيتها تفوق غيرها من المصطلحات الجارية المشهورة مثل نهاية التاريخ، العصر الجديد، القرية الكونية أو ما بعد الحداثة والتي تبدو حليفة للعولمة في ترتيب العالم الجديد. علاوة على كلمتنا – النجم والتي تأتي لتؤيد – أو تحرر بعض المصطلحات مثل "السوق الحر"، "التحرر"، "التقدم". إن "العولمة" هي بوتقة لعدد من المصطلحات والتي قد تكون أكثر دلالة في النهاية، لكنها تظل تحت واجهة "الكلمة – النجم" لأغراض التسويق.

2.1 - اعتزازات وآراء مسبقة

كلمة "العولمة" أُدخلت بنجاح إلى سوق العمل. جزء من نجاحها يعود إلى غموضها الذي يدفع الناس إلى تكييف المصطلح حسب وجهة نظرهم الخاصة. حيث أن الفكرة التي يحملها كل واحد تحت هذا الإسم مختلفة، لا سيما بلغة التقييم. هذه التصورات المتنوعة مبنية على بعض الآراء المسبقة وعلى بعض ما هو محل فخر واعتزاز. أحكامنا المسبقة[1] (Pre-judices) واعتزازاتنا تُشكّلها إيديولوجيتنا، إهتماماتنا وقيمنا الأخلاقية. وليس هذا مجال تقديم قائمة لا نهائية للإيديولوجيات، الإهتمامات والقيم الأخلاقية. لنأخذ بعضا من الأنظمة الاجتماعية الأكثر تمثيلا قصد إدراك ما تمارسه الأفكار المسبقة من أثر على فهمنا وتقديرنا "للعولمة".

يمكننا أن نبدأ بنوع من التعريف "الرسمي"، المقدم من طرف صندوق النقد الدولي: "التبادل الاقتصادي بين الدول في العالم راجع إلى تزايد حجم وتنوع المعاملات الدولية للسلع والخدمات، تماما كما هو الحال بالنسبة لسيولة رؤوس الأموال، تسارع وتعميم انتشار التكنولوجيا"[2]. يمكن النظر إلى هذا الأمر على أنه رسمي ليس لأنه يُقدم من قبل أكبر المنظمات الدولية قوّة فقط لكنه أيضا وفي المقام الأول يعبّر عن وجهة النظر الرأسمالية. في الواقع، ليست "العولمة" مبادرة عالية ولا ضربا من نقطة الاتفاق العفوية لكل العالم بل هي مصطلح رأسمالي لواقع رأسمالي. من خلال هذا المنظور الأساسي، "العولمة" ليست شاملة، صحيح أن كل واحد في العالم تقريبا محتوى فيها لكن الأغلبية الساحقة بشكل سلبي.

ومثلما ذكر في التعريف السابق، ضمن وجهة النظر الرأسمالية، "العولمة" في الغالب مسألة تجارة وتكنولوجيا. إن التطور السريع للتكنولوجيا منذ عهد الثورة الصناعية تم توحيده مع الرأسمالية كشيء واحد. فالاستثمارات والدول الرأسمالية شهدت موجات متتالية من الثورات التكنولوجية، ومن دون شك فالقطاعات التكنولوجية الأكثر أهمية هي الاتصال والنقل، والتي هي بالضبط إحدى المفاتيح لـ "عولمة" الأسواق حاليا. هذه "العولمة" ليست سببا،

ولكنها نتيجة للتطور التكنولوجي، ونحن نرى كيف أن التكنولوجيا وُظّفت في خدمة الرأسمالية المسماة "عولمة"، وهذه التكنولوجيا الرأسمالية علاوة على منافسها الشيوعي المباشر، تضمنت الغرض العسكري، فكثير من التكنولوجيا الأساسية ما هي إلا تكييف للعتاد العسكري، هذا هو حال الإنترنيت أو الجرار على سبيل المثال. وعلى أي حال فالتكنولوجيا بجانبها المسلّح، أخضعت للتجارة، أي للمال وخاصة اليوم حيث أن أكبر جزء من التجارة هو المال والمضاربة. وعليه، فالمال هو الفكرة المركزية لـ "العولمة" من وجهة نظر الرأسمالية، والتي هي الأصيلة تحت هذه اللفظة. أي شيء آخر يمكنه أن يحدث المفاجأة: فالرأسمالية ترتكز على رأس المال، على النقد.

مجموعة مختلفة من الآراء المسبقة والإعتزازات تأتي من عائلة أيديولوجية أخرى: وهي الاشتراكية والشيوعية، في مقابل الرأسمالية التي اختارت الهدف المادي، بتعهدها في نفس الوقت بالعدالة الاجتماعية كنتيجة أوتوماتيكية لميكانيزمات السوق، "اليد الخفية". فإن الماركسية، بوصفها الشكل الأكثر انتشارا وتأثيرا للاشتراكية المعاصرة، إتجهت أولا صوب العدالة الاجتماعية، ما دام أنها اتخذت طريق الدولة القويّة. تماما مثلما أن العولمة الرأسمالية ترتكز على المال، فالماركسية الدولية ترتكز على الدولانية[3]. لقد انتهجت استراتيجيات جد مختلفة: فإذا كانت الرأسمالية سعت إلى الثروة المادية وتوقعت بلوغ القيم الروحية الإنسانية بشكل غير مباشر أثناء الطريق، فإن الماركسية طمحت إلى القيم الروحية الإنسانية وترقبت بلوغها من خلال الوسائل المادية ومن خلال نظرة مادية كونية. كلا من الاستراتيجيتين برهنت بأنها غير واقعية وبأنها أيضا مناقضة لأهدافها الخاصة. وإذا كان لنا الخيار حقا بين القيم الإنسانية الأصيلة، فنستخدم الوسائل الإنسانية ونطمح إلى القيم الإنسانية السامية من البداية حتى النهاية. بعد كل هذا، فالماركسية إلى حد ما هي ضرب من الرأسمالية: رأسمالية الدولة. في الممارسة كلتاهما ماديتين ونظامين ميكانيكين. الماركسية تثق بآلية الدولة والرأسمالية تثق بآلية السوق. ومع ذلك، فلا الدولة "الشعبية" الشديدة جدا ولا السوق "الحرة" اللامحدودة أثمرت العدالة المنتظرة.

بالطبع لقد اطلعنا على أساليب هامة معتدلة أو مختلطة بين الاشتراكية والرأسمالية بالاشتراك مع أنظمة برلمانية ديمقراطية. لنفكر في الديمقراطية الاشتراكية والرأسمالية الكينيزية. بعد سقوط جدار برلين برزت هذه الأنظمة، بوصفها مُمثلة لدولة الرفاهية، من أهم "أعداء" المناصرين للعولمة الحالية المستبدة. ما ينبغي أن يكون واضحا هو أن العولمة الرأسمالية لا يمكنها أن "تُسوّق" كشكل آخر للرأسمالية المعتدلة، على سبيل المثال "الرأسمالية المسؤولة" على حد تعبير "ج. ب. ماديسون" (العولمة: التحديات والفرص، 1998) أو "العالمية المسؤولة"، شعار المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس سنة 1999. إن العولمة إحياء لمعظم المبادئ الرأسمالية الضيّقة في بعدها الأكثر تدويلا وثقلا. إنطلاقا من هذه النقطة، فالعولمة لا تُعبّر كثيرا عن مرحلة ما بعد حداثية، بل إنها تعود إلى الأزمنة ماقبل - الحديثة أو إلى بداية الحداثة. ورغم ذلك، فالتحرر ما بعد الحداثي وضعف النضال الاجتماعي في الدول الغنية يُعدّ حليفا ظاهرا للعولمة.

التصور الثالث، الشخصانية الجماعية، لم تؤسس على المصلحة المادية أو اللاشخصية كالمال أو الدولة، بل على الشخص ذاته وعلى بنيته الاجتماعية الخاصة وموهبته. إن كرامة الشخص هي فخره. وقبل الخلاف الحالي وسط المثقفين الأنغلو - سكسونيين بين الجماعيين والفردانيين، فإن المفكرين الشخصانيين مثل إ. مونييه (E. Mounier)، ج. ماريتان (J. Maritain) أو م. بيبر (M. Buber) تفادوا كلا القطبين الأحاديين وحاولوا التوفيق بين المظهرين الجماعي والفردي للشخص بمنظور ثوري، عميق ونشيط. على خلاف الرأسمالية والماركسية فالشخصانية يمكن أن تتهم بأنها لم توضع قيد الممارسة. وأنه لم يوجد يوما ما شيء مثل دولة شخصانية أو نظام اقتصادي[4]. وعلى الرغم من هذا، هناك عناصر وتجارب شخصانية متنوعة في العديد من الدول، حتى داخل النظم الرأسمالية والماركسية. هذا هو حال الاقتصاد الاجتماعي والتسيير الذاتي للعمال. إن الشخصانية الجماعية ليست بسيطة إلى هذا الحد ولا هي آلية كالرأسمالية والماركسية. وعليه فلا يمكنها أن تطبق بسرعة وعلى نطاق واسع كنتيجة مباشرة للتشريع الملموس. إن الشخصانية تأتي حقا من أعلى، ليس من نخبة الدولة ولا من الطبقة الإدارية.

3.1 - "تينا" (TINA) (تي آي أن أي) والتعقيدات

تينا، "ليس هناك بديل" (أو ما سُمّي "pensamiento único"، أي "تفكير أحادي الجانب" الذي شجبه مفكرو البحر الأبيض المتوسط) تعني اللفظة الأوائلية الرئيسية المُعبّرة عن الجبرية الدوغماطية التي عزّزت العولمة الرأسمالية. لقد نبّهنا إلى هذا الاتجاه المنتشر بكثرة في افتراض عولمة باتجاه وحيد. فالكثير من الزعماء السياسيين والاقتصاديين يشاركون هذا الاتجاه. وهناك أيضا مجموعة من المثقفين تؤيّد هذا الوضع الراهن.

ومع أن وصف هذا التفكير يمكن أن يكتمل أو بأكثر تهذيبا أو بتعبير ديبلوماسي، فإن **تينا** تتضمن أساسا:

(1) انتصار نوع مزعوم من السوق "الحرة" الواسعة في العالم والتي تهيمن عليها الشركات الضخمة.

(2) النتيجة، تخفيض هام في دور الدولة إلى وظيفة بوليسية.

(3) التشظّي المتتالي للكينونات السياسية وبروز نزعات جديدة جهوية ومحلية.

(4) سيطرة الاقتصاد الافتراضي والمُضاربي على الاقتصاد المنتج والحقيقي.

(5) الرأسمالية المتخطية للحدود القومية كإطار منظم للديمقراطية الشرعية.

(6) خضوع القيم الاجتماعية والتربوية إلى طلبات المنافسة العريضة التي تحددها التكنولوجيا والاستراتيجيات التجارية.

(7) انحلال لأية أخلاق تقليدية وقناعات دينية باسم الأسلوب الاعتباطي والمضيء لـ "العصر الجديد" و"ما بعد الحداثة".

(8) اتساع الاستهلاك أو "ماكدنلة" التقاليد وأنماط الحياة. "إعادة تنظيم"، "خوصصة"، "منافسة"، "فعالية"، "تحرير" أو "مرونة" هذه اللفظات قد أصبحت شعبية بين تدابير الإصلاحات الرسمية والسياسيين المحترفين والتي يبدو أنها تبرر كل قرار اقتصادي أو سياسي[5].

مسائل أخرى متعلقة بدرجة الجدّة والنتائج سلبية كانت أم إيجابية لمثل هذه المعالم، وهذه هي التحديات، المخاطر والفرص التي تتضمنها.

ينبغي على العولمة الحقيقية أن لا تؤول ببساطة حسب ذهنية "**تينا**". لكن حتى ضمن هذا الطريق المباشر إلى حد ما من التفكير فإن تعقيدات تظهر.

أولا، التعقيد ينشأ كتداخل بين الفروع. هناك اقتصاد أكثر بكثير من اقتصاد، وخصوصا بلغة النظام الماكرو اقتصادي. إن أنصار العولمة يسارعون إلى التأكيد على الجوانب الثقافية الأخلاقية والسياسية للعولمة[6]، وهم على حق، فهي لا يمكنها أن تكون خلاف ذلك. والخلاصة، فإن سلسلة من الفروع تصبح ضرورية للحصول على صورة كاملة عن العولمة، على الأقل الأنثروبولوجيا، التاريخ، الأخلاق، السياسة، الاقتصاد، السوسيولوجيا، السيكولوجيا، اللاهوت، البيداغوجيا وعلوم الاتصال،...

نظريا فالعولمة كما هي في الممارسة تنتج عنها جملة من المشاكل في الحكم. فالسيد ج - ف ريشار، نائب رئيس البنك العالمي لأوروبا، رأى أنه من الضروري "إعادة التفكير بأكثر عمق لتوجيه كوكب الأرض على ضوء هاتين القوتين الكبيرتين واللتان هما في صميم هذا التعقيد المتزايد"، هاتان القوتان تتمثلان في النمو الديمغرافي، المتسبب في الضغوط البيئية والاجتماعية و"الاقتصاد العالمي المختلف جذريا"، حسب العولمة التكنولوجية والتجارية[7]. إن السيد ريشار من الأفضل أن يعمل على التأكد بأكثر دقة من معلومات ديمغرافية بهدف استبعاد الخطر السكاني. لكنه يأخذ الطريق الصحيح في افتراض دور نشيط للسياسة في سيطرة العولمة الاقتصادية. العولمة أيضا سياسة ويجب أن تحكم من خلال تعاون "القطاع العام والخاص والفاعلين في المجتمع المدني".

ومع ذلك، فإن محور العولمة الحالية يستند باستمرار إلى الاقتصاد، وبخاصة المال. إلا أن هذا الأمر يكشف عن لب الوضعية. فالمال ذاته ليس مهما على الدوام. فما هو ذو دلالة كيف أن المال أو أية مقولة أخرى تُعتنق بشكل داخلي. فدعائم العولمة في أوسع معانيها هي الثقافة، الاقتصاد والدين. وهذا تعقيد بالغ العمق. وهي على التوالي تجسد ذكاءنا، أجسامنا وقلوبنا. وكل واحد من الثلاثة في تداخل مع الآخر. وبمعنى ما، وعلى أساس من البنية البيولوجية فكل فعل إنساني متطور ثقافة، ثمرة لذكاء إنساني. كما أن كل شيء يعتمد على الاقتصاد، على إدارة الأشياء الملموسة التي يحتاج إليها جسمنا. وبأكثر رصانة فإن لب قلوبنا يحيا على حضور للمطلق. إن نقص علاقة حقيقية مع مطلق واقعي يحدث كل أصناف عبادة الأصنام. فالأصنام لا توجد خارج ذواتنا، بل داخل قلوبنا. لقد سبق وأن أشرنا إلى القوة المنوّمة المبنية على فكرة العولمة. في الواقع العولمة تمتلك بالنسبة للكثيرين مقولة الصنم، صنم أيديولوجيتهم.

العولمة ليست ذات طبيعة أيديولوجية فحسب، إنها تصف واقعا حاليا ضخما ومعقدا له جذور تاريخية عميقة. غير أن مقاربتها الخاصة أيديولوجية تماما ومُحازبة، رغم الزعم بأنها موضوعية وعلمية محضة. إن الاقتصادي ج. ف. مارتين سيكو (J.F Martin Seco) يشرح المصدر الأيديولوجي للظاهرة: بأنها تبرز العولمة

فحسب في تلك المظاهر التي تقصدها القوة الاقتصادية. هكذا وبينما يعد التحرير الدولي شاملا في مجال السيولة المالية إلا أنها كانت جد مُقيّدة للعمال[8]. فبالنسبة للدلالة "الصنمية" تحمل العولمة تشابها مزيفا مع كونية الديانات الموحدة الكبرى. إن عالما لاهوتيا مثل ج. غارسيا روكا (J. Garcia Roca) يحلل كيف أن العولمة لا تفي بوعودها وهي تُشكّل الصنم الأكثر قوّة في زماننا. في الواقع، لقد فشلت العولمة في تعميم التنمية للبلدان المُفقرّة، وهي تخلق كتلة هائلة من العمال العاطلين، تفرض تضحيات فوق طاقة الإنسان على الفقير وتقوم بتوسيع قتل الشعوب عبر المجاعات[9].

2- الأسس الكونية، الأنثروبولوجيا والتاريخية

إن إغراء الحصول على تصوّر بسيط للعولمة ينبغي أن يتم التمكن منه الآن. غير أنه يمكن التعمق أكثر في السياق الإنساني لهذا الحدث الجديد. فالعولمة ينبغي أن تفهم بنظرة أكثر شمولية.

إن المدخل إلى التصورات السابقة كاعتقادات أساسية يساعدنا على تحسين إدراكنا بخصوص فهمنا الخاص للعولمة الحالية. بيد أن هذه الفترة الهامة، والتي قد تكون مع ذلك استثنائية، ما هي إلا محطة أخرى لعملية كونية، أنثروبولوجية وتاريخية. من الأفضل الحذر هنا، لكن لا يمكننا إنكار الحدس الواضح تماما لبعض الاتجاهات.

1.2 - الوحدة الكونية

فيما يتعلق بالكوزمولوجيا، يمكننا الموافقة على حدس المثقفين الحكماء مثل تيار دي شاردان (Teilhard de Chardin) (الظاهرة الإنسانية) حول التطور الكوني. إنه تصور يقتفي أغلب المصادر الأصيلة في الفلسفة، كما هو بيّن عند الفلاسفة قبل - سقراطين. إن العالم يسير باتجاه وحدته. إن له مبدءًا أو أساسا طبيعيا مسيّرا لكل شيء. فأي نوع من "الأساس" يكون متناغما مع الوحدة الحقيقة الكونية؟ حسب تيار "لا يجب على الوحدة أن تُوسّع نفسها بل من خلال تزايد الوعي، ومن ثم فإن تاريخ العالم الحي يتمثل في إيجاد أعين تامة على الدوام"[10]. "الأساس" هو الوعي؛ وبتعبير إغريقي "النوس" أو "اللوغوس". نحن مدعوون للتأمل في عولمتنا المعاصرة كجزء من السيرة الكونية اتجاه الوحدة. والسؤال الذي يطرح الآن إلى أي مدى يمكن لعولمتنا أن تُشكّل مرحلة استثنائية بسبب درجتها المتميزة من الوعي.

فمن ناحية، لم يحدث أبدا أن حصل نقاش كثير حول شيء مماثل للعولمة. واليوم لدينا من الوسائل التقنية المتاحة لمضاعفة انتشار أية فكرة "عصرية". ومن ناحية أخرى ومهما يكن، فإن تردد كهذا للموضوع ولبعض الكلمات مثل "العولمة" لا يمكنه أن يضمن الوعي الشمولي العالمي الواسع. إن الفجوة الهائلة بين قلة من الأغنياء وكثرة من الفقراء تتزايد. إن الفجوة إن لم تكن مخزية بهذا الشكل من قبل وبالضبط بسبب فائضنا التاريخي للإنتاج. إنتاج تم تعميمه بمعدلات التقسيم الدولي للعمل. أما التوزيع فلا. إن الأشياء تبقى كما هي، والوعي بكوكب مشترك يبدو مستحيلا. إن ذهنية المستهلك لا شأن لها بإدراك الحياة وفهمها مع الفقر المدقع.

2.2 - الكوزمولوجيا الأنثروبولوجية والتاريخية

إن الشيء الجيد الوحيد حول هذا الغموض هو اعتباره غير طبيعي. إنه يبدو كما لو أن القوات الأرضية للإنسانية تطلب اتحادا فاعلا وقريبا مع الإنسانية. فذلك ملتقى لتعليم الأنثروبولوجيا والتاريخ أيضا. الشعوب من مختلف الثقافات تلتقي وتعيش سوّية على درجة لم يسبق لها مثيل قبل القرن العشرين. إن الثقافات لم تكتشف فقط خصوصياتها بل أيضا قيمها الذاتية الكونية بالتقائها وجها لوجه مع ثقافات أخرى. فالذي حدث بشكل سطحي بسيط على قاعدة طور العولمة اليوم: أسواق دولية جديدة، هجرات هائلة جديدة وسائل إعلام ضخمة جديدة. إنها مسألة درجة وتسارع. لكن على مستوى أعمق فالاجتماع العالمي للجنس البشري يعتمد على الطبيعة الإنسانية المشتركة، ولو أن العديد من علماء الأنثروبولوجيا الثقافية لا يزالون يمانعون في استعمال ذلك المصطلح.

إننا بحاجة إلى مراجعة على الأقل بعضا من المعالم الكبرى للعملية التاريخية للعولمة، إلا إذا رغبنا الوقوع في منظور ضيق للوضعية الحالية. إن نظرة تاريخية صحيحة أساسية للتمييز بين ما هو حقا جديد أو قديم في العولمة.

إن ثورة العصر الحجري الحديث حملت معها الزراعة والثقافات المستقرة. في ذلك الوقت، انتقلت مجموعات هامة من البشر من دولة القبيلة إلى دولة مكوّنة بشكل قوي من الشعب. ذلك، من الثقافات البدائية إلى الحضارات الأولى، مع ما تضمنته من اكتساب لبعض القيم الدائمة للإنسانية وتبادل ثري مع شعوب أخرى مثل: بابل ومصر.

إن المساهمة اليونانية يمكن أن تؤلف بتعبير مركّز "اللوغوس". فاليونان لهم النضج المؤكد لعقلانية واسعة وعميقة عانقت الفلسفة، السياسة، العلوم، الفن واللاهوت الطبيعي. إن العقل نفسه كوني. العقل يخص كل بني البشر وهو الأرضية المشتركة للتفاهم المتبادل. العقل أيضا كوني بالنظر إلى تفتحه على كل الموضوعات، على جميع أبعاد الواقع، حتى تلك التي تتجاوز القدرة الطبيعية لعقولنا. ومع ذلك فقد سبق أن تكوّنت إمبراطوريات كالإمبراطورية الفارسية، الحقبة الهيللينستية وإمبراطورية الإسكندر التي تُمثّل نموذجا للإمبراطورية، بعيدا عن الدول البسيطة، وبروز المجتمعات العالمية.

إن التمهيد لعالمية صحيحة وعميقة في الإنسانية يتصل بصميم الجدّة اليهودية - المسيحية. ولكن كقيمة إنسانية عامة فقد تم نقله إلى كل الثقافات في الأزمنة التالية. وقد عزز الإسلام العالمية "فكرة الأمة"، على الرغم من انقساماته الداخلية والخارجية والتي هي أيضا مألوفة في اليهودية والمسيحية. إن الإيمان بإله واحد فقط والذي هو أب للجميع يشكل أساسا لا يضاهى للعالمية. إنه الأساس للأخوة، الذي ظلّ يستشهد به في الثورة الفرنسية كإحدى القيم الرئيسية لإنسانية جديدة متحضّرة. فنحن ننتقل هنا من عبادة عدّة آلهة قومية ونصل إلى توحيد عالمي.

العالمية في حد ذاتها جدّة مسيحية. فالسيد المسيح يجسّد التغلب الجازم على الروحانية اليهودية القومية. إن بولس هو المساعد الرئيسي للسّيد المسيح في جعل الأخبار الجيدة عن الحب الكوني عالمية. الوحي المسيحي ليس مرتبطا بلغة

غير قابلة للترجمة أو ثقافة (كالإسلام في علاقته بالعربية القديمة في القرآن). بعض الكتاب المسيحيين الأوائل البارزين عرفوا فلسفات مثل الرواقية والتي كان عندها مسبقا حس ناضج تماما بالعالمية والمواطنة الكونية. هذه الفلسفات ظهر الاهتمام بها بقدر ما طوّرت وأغنت الإرث المسيحي ذاته بعبارات غريبة لثقافة مُنصّرة. على كل حال، فالعالمية لم يكن لها مستقبل كبير بالوسائل الوحيدة لتلك الفلسفات والديانات. وبالنسبة للبقية فالمسيحية تظل قمة العالمية بمعنى العمق والتوسع: ليس هناك من اتحاد عميق كهذا بين عديد الملايين من البشر في عديد الأماكن من العالم.

إن مقدارا هاما من النقد حول الإنحرافات العملية خلال الألف سنة من تاريخ الكنيسة صحيح ومدرك. فمنذ حلف قسطنطين أنجزت الكنيسة مهمتها العالمية غالبا بتسوية مُساومة مع القوى السياسية والاقتصادية والاستعمار الغربي. مهما يكن، وحتى في الأوقات السيئة فإن الكنيسة قد خدمت الفقير وبشّرت برسالتها العالمية في الحب الخالص، على حساب ما يعاني من اضطهاد ثابت[11].

إن الإمبريالية والاستعمار قديمين قدم التاريخ. لقد أوجدا جسورا بين الثقافات، لكن بنتائج مُدمّرة للضعفاء. ومن المؤسف أن أصبحت المركزية الأوروبية والغربية أمرا اعتياديا تحت مبرر التحديث. والنتيجة هي أزمة الحداثة كمشروع خاص للتقدم المتفائل. اليوم فإن الإمكانية الوحيدة لتمديد حداثة مفتوحة إلى تعددية لمختلف المشاريع الثقافية، هي في تداخل أو تشابك مثلما يحتمل أن تكون. فالحداثة أكثر من مشروع التنوير. لهذا فإن "ف. أنترينا ديران F. Entrena Duran" يؤيّد "الحداثات المتنوعة في عصر العولمة"[12]. إن الإنفتاح لا ينبغي أن يختلط بما بعد الحداثة، بما أن التعددية غير قابلة للإنخفاض للنسبية.

إن ما يسمّى بالعصور الوسطى يُشبه بشكل يدعو إلى الاستغراب أوقاتنا المعاصرة في اتجاهاتها العامة: العولمة والنزعة المحلية. إن وضعية القرون الوسطى النموذجية جمعت بين أفق المسيحية الكونية، ممثلة من قبل البابا والإمبراطور، سوية مع الإقطاع. في الوقت الحاضر فالجمع يتم اقتصاد شمولي ببنية اتصالات مع إحياء لمراكز إقليمية ومحلية[13].

إن عصر النهضة بفضل بحثه عن الطهارة والمصادرة الأصيلة كان في نواحي عديدة أكثر مسيحية وكونية من الأوقات السابقة. إن فكرته عن المواطنة العالمية وتمجيده للكرامة الإنسانية يضرب بهما المثل. علاوة على ذلك، فإن البنيات البنكية والرأسمال الرئيسي للعولمة المعاصرة أنشئت في عصر النهضة. فمنذ ذلك الحين بدأت الرحلات البحرية والهجرات، والتي كان أكبر سابق لها "ماركو بولو Marco Polo" في القرن الثالث عشر، بحيث جعل العالم يكسب إدراكه لوحدته.

إن حركة الطبقة العاملة في القرن التاسع عشر والقرن العشرين حملت معها وعيا كبيرا بالعدالة الاجتماعية الدولية. لكن للأسف فإن هذا الوعي قد أضعف بوسائل النمط الاستهلاكي. واستبدلت عالمية الطبقة العاملة أو أبطلت، بالمصالح الرأسمالية المتخطّية الحدود. يؤكد "هـ. ب. مارتين H.-P. Martin" و"هـ. شومان H. Schumann" على الحاجة إلى

اتحادات عمل أوروبية بهدف التغلب على جماعة الضغط الإدارية (اللوبي الإداري)[14]. غير أن أوروبا جد محصنة ضد المناطق الأخرى الأقل ثراء. ثم إن ما يحتاج إليه العمال الأوروبيون هو فدرالية عالمية واسعة لاتحادات العمل. إن القمع الذي يعاني منه عمال "العالم الثالث" يعتبر مبررا لإعادة تنظيم أو خسارة عمال "العالم الأول" لحقوقهم الاجتماعية[15].

إن الرحلات الفضائية تمنحنا الفرصة الآن في الحصول على رؤية عن وحدة كوكبنا، عن شموليته الفيزيائية، عن صغر حجمه في مجرى الكون. كل هذا له رمزية ذات مغزى لوحدتنا ولقدرنا المشترك[16].

3 - واقع وجدة العولمة؟

لحد الآن ينبغي أن يكون واضحا أن استعمال اللفظ الذي نواجهه غامض، مُغري أيديولوجي ومعقد. إن الطبيعة والميزات الرئيسية التي تشير إلى العولمة كما أن أسسها التاريخية قد تم وصفها. لقد حان الوقت لتحديد إلى أي مدى يمكن للتجلي الحالي للاتجاه التاريخي الأكيد للعولمة بأنه حقيقي وجديد.

إن نقطة البدء السليمة توجد في المقارنة بين الميزات الثمانية المعطاة للعولمة الرأسمالية المعاصرة والمعالم التاريخية للعالمية.

1.3 - أبعاد جديدة لممارسات قديمة

إن فكرة "السوق الحرة" للعرض والطلب هي بمثابة ضرب من "اليد الخفية"، بديل عن التدبير الإلهي، وبحسبها كل فرد يبحث عن مصلحته الخاصة ما دام ينتج نفعا مشتركا، هذه الفكرة قديمة قدم النظرية الرأسمالية. إنها رأسمالية محضة. وأن الهوة المنيعة للرأسمالية الكلاسيكية بين النظرية والممارسة الحقيقية أعيد إنتاجها بالكامل.

تدحض الجدة في الهيمنة المتزايدة شبكة الشركات العالمية الاحتكارية. فالعولمة تظل اليوم حول "شمولية" الشركات. فمثل الاقتصاد المعاصر السائد، العديد من هذه الشركات في معظمها مالية ومضارباتية أكثر منها منتجة[17]. اثنان بالمئة فقط من اقتصاد العالم على ارتباط بالاقتصاد الحقيقي بشكل صحيح. إنه اقتصاد افتراضي في عالم مولع بالحقائق الافتراضية، وهكذا، فهذه العولمة تظهر لتكون واقعا افتراضيا أكثر جمالا. هذا الاقتصاد المُعولم ضعيف وعلى وجه الخصوص اتجاه الأزمات المالية في أي جزء من العالم[18]، كما هو جلي في الأزمات الأخيرة "للتنينات الآسيوية". إن انتشار الخسائر عادة ما يكون أكثر فاعلية من انتشار الفوائد، الذي يتعارض مع نقصنا المثير في التوزيع. فمتى نبني عولمة في التوزيع؟

تلك ستكون العولمة الحقيقية، قمة أصيلة للعالمية، وجدّة حقيقية.

ولو أن أنظمة العمل والتكنولوجيا ليست منفصلة عن النظام الاقتصادي، فإن لها جذورها التاريخية الخاصة واستقلاليتها. إن استحقاق النمو الضخم للإنتاج يعود إلى التقدم العلمي وتطبيقه التكنولوجي، مع ما تضمنه من عقلانية كبيرة في تنظيم العمل. إن الثورة التكنولوجية الحديثة، مدينة إلى أعمال التقدم السابقة، جاءت قبل بروز الرأسمالية الحديثة التي استفادت من تلك الثورة. العلم والتكنولوجيا وفرا الثروة بينما الرأسمالية ركزت أكثر على الامتيازات التقنية

لصالح أقلية في العالم. واحدة من التجليات الأوضح لعملية الإقصاء هذه هي السيادة الطاغية لاقتصاد مضارباتي غير متكافئ.

الرأسمالية العالمية اليوم، المسماة "نيو-ليبرالية"[19]، لا تُعد لإلغاء الدولة الوطنية، لكن ما ترغب فيه جدا هو تخفيض دورها إلى مهمة شرطة. يحتمل جدا أن يكون حقيقيا أن الدولة - الأمة كبيرة جدا للجمع بين حاجات الأفراد والمجموعات المحلية وصغيرة جدا لحل مشاكل عصر كوكب واسع. ومهما يكن، فالبديل ليس في تخفيض مهمة الدولة لتصبح مجرد خادم للمصالح الرأسمالية الكبرى. إن هذا خطأ قديم جسيم. هل نحتفظ بالتأكيد بضرب من السياسة الاقتصادية. المشكلة ليست في خضوع السياسة للاقتصاد بتعبير عام لكن في نوع الاقتصاد الممزق مبتورا عن هذه السلاسة السياسية. إن جميع النشاط العام الذي يقرّر الناس حول قوّته الخاصة في البحث عن المصلحة المشتركة، لا يجب أن يكون محدودا بما تفرضه مصالح اقتصادية خاصة بجماعة ما، وما من شك في أن هذه الجماعة وكوكبتها المثقفة بإمكانها أن تكون واعدة بالنسبة إلى المجتمع. ولا يمكن للإدعاء بـ"العلمي" تبرير أي أطول ديكتاتورية عملية أو استثناء الطريقة الواحدة في التفكير. إن لقب "العلمي" استخدم من طرف الماركسيين بهدف تقديس مذهبهم. وكذلك يفعل اليوم أنبياء الرأسمالية.

غير أن أسوأ نزعة اختزالية هي السابقة، المكرسة من قبل ميكيافيللي. إنها خضوع الأخلاق للسياسة، إلى فهم غريب للسياسة عُبّر عنه في جملة الزمن المُشرّف بـ"أسباب الدولة". وقد تبع إذعان الأخلاق للسياسة، خضوع السياسة للاقتصاد. هذه مجرد طريقة للتعبير، لأن بعض الأخلاق والسياسة الخصوصية تبقى على الدوام. ماذا يعني كسوف وجهة النظر الإنسانية الواسعة والصحيحة للعقل الأخلاقي تحت الصيغة البراغماتية للسياسة والاقتصاد التي لها نظرة ضيقة للضعيف.

إن أنصار العولمة الرأسمالية يساوون بين التقدم الاقتصادي والتقدم السياسي والأخلاقي. ويعلن (يذيع) "ج. ب. ماديسون G. B. Madison" عن "سلام عالمي"، وعن "تضامن أصيل" وحتى عن "حضارة روحية". في تقديره "فإن اقتصاد السوق يعمل وفق قاعدة من القانون والذي هو نفسه شكل للأخلاق المؤسساتية"، وأن العولمة الرأسمالية "تشكّل القوة الأعظم التي شهدها تاريخ العالم حتى الآن لترقية الديمقراطية" (أنظر ماديسون، 1998). قد نتساءل ما إذا كان سباق التسلح من دون معنى بالنسبة إلى الرأسمالية وعولمتها، ما إذا كانت الهوة العالية المتزايدة بين الفقير والغني هي علامة على التضامن، وعلى الإجمال، ما إذا كان ممكنا أن توجد "روحانية المال".

الديمقراطية، أو"الديمقراطية الليبرالية" كما قصدتها أنتلجسيا الرأسمالية بعيدة عن الديمقراطية الجدّية. إن خط التبرير الرأسمالي يتضمن، كالمعتاد، خلق إحراج بحيث يصبح البديل الصحيح والوحيد هو الرأسمالية. وهكذا، يواجهنا ماديسون بـ "ديمقراطية مباشرة" وكأنها هي ما ينبغي تجاوزه إذا ما أردنا تجنب "طغيان الأغلبية". في أي مكان من العالم يمكن أن توجد ديمقراطية مباشرة؟ ولا حتى في سويسرا. هل يجب أن نُعمّد على أننا "ديمقراطيون مباشرون" فقط حتى لا نقبل بأن نصبح دمى

بسيطة متحركة من طرف مؤسسات غير - ديمقراطية. بالطبع، يتوجب علينا جميعا العمل لدفع خطر الديماغوجيا وجعل الناس أكثر قسوة. لكن ينبغي أيضا أن نكون حذرين جدا اليوم حتى لا نسقط في براثن طغيان الأقلية. في الوقت الحاضر فإن أكثرية الأقليات التهديدية هي عالم الإدارة العليا للشركات الضخمة والوكلاء الماليين، مثل اللجنة السابقة ثلاثية الأضلاع وغرفة التجارة الدولية الحالية، التي يرأسها "نستليه Nestlé" ورئيسها هو "هلموت أو. ماوشر Helmut O. Maucher [20]". ولا يمكن على الإطلاق الدفاع عن مطابقة ماديسون المزعومة "للديمقراطيات الليبيرالية" واحترام حقوق الإنسان، والتي، فوق ذلك، لا يمكن ترجمتها بعبارات فردانية. أيا كانت حالات الأنظمة الأخرى أسوأ فهذا لن يبرر الجرائم الثابتة والتي لا تحصى المرتكبة ضد حقوق الإنسان من قبل "الديمقراطيات الليبرالية".

إن نقاد العولمة الرأسمالية في الغالب ما يقترحون الإصلاح سواء بتوحيد السياسة والاقتصاد أو، من وجهة نظر أخرى،لأولوية السياسة[21]. إنهم يحبذون الذهاب إلى ما بعد السياسة في مقترحاتهم العامة، كما يفعلون في العديد من المظاهر الخصوصية. إننا في حاجة أكثر للتأكيد بلا ريب على أولوية الأخلاق، أخلاق إنسانية، تعددية وصلبة، مؤسسة على الحوار، الحرية والعدل للجميع.

اختزال آخر ينبغي أن يشار إليه. طبقا لما كتبنا، فالقلب هو بيت أية قيمة مطلقة لدينا هو مصدر رغباتنا الغالية، نوايانا وقناعاتنا. بشكل مشابه إلى اختزالات السياسة في الاقتصاد، والأخلاق في السياسة، الدين تمّ اختزاله بشكل مجرد إلى أخلاق باطنية منذ سبينوزا. إن بعضا من النزعة الدنيوية (العلمنة) ذات الجانب الواحد حملت ردود فعل بخصوص الأصولية والتشدّد وتآكل جذور القناعات الأخلاقية. النتيجة ليست فحسب فقدان أو التأثير في أغلب الهويات التوحيدية في العديد من الدول، لكن أيضا الابتعاد عن الخطوط الرئيسية لإرثنا العقلاني الإغريقي، أي، أفلاطون وأرسطو. وكخلاصة لسلسلة الاختزالات الكاملة (الدين إلى أخلاق، الأخلاق إلى سياسة، السياسة إلى اقتصاد، الاقتصاد إلى تراكم رأسمال) ونحن نفهم اليوم أن الدين الشامل اليوم في الدول الغنية هو المال. هذه الحقيقة المعاصرة ليست جديدة على الإطلاق لكن أبعادها جديدة.

«يتبع»

الهوامش

(1) - يشير صاحب المقال بكلمة "Pre-judices" إلى أنها مكوّنة من "Pre" وهي بادئة معناها قبل، ممهد، أمامي، مقدم وبعض المعاني الأخرى التي تحتوي دلالة الاتجاه. و"Judice" التي قد تأخذ معناها من أصول كلمات الحكم، القضاء، السداد وهو ما يفيد أن اللفظة في تركيبها تبتعد عن الحكم الصحيح أو السديد. (المترجم).

(2) - صندوق النقد الدولي، إمكانيات الاقتصاد العالمي، ماي 1997، مقتبس من طرف:
ج. بيريز إيريارت "J. Pérez Iriarte"، "Globale, Locales y perdidos" في Claves de razón práctica رقم 85، 1998، ص. 24.

(3) - المقصود بـ "STATISM" أو الدولانية هو تركيز السلطة الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي في يد الدولة أو ما يعرف بالاقتصاد الموجّه والتخطيط الذي تشرف عليه الدولة بحيث يكون حكرا عليها. (المترجم).

(4) - يذهب صاحب المقال إلى أن الشخصانية بقيت تصورات نظرية لم تعرف الممارسة والتطبيق في شكل سياسي أو اقتصادي رغم ما فيها من ميزات وهي في اعتقاده تمثل طريقا ثالثا يتوسط الرأسمالية والشيوعية مثلما قيل عن الوجودية. (المترجم).

(5) - حول هذا الأسلوب الضيق والاستثنائي من التفكير المسمى تينا (تي آي أن أي) أنظر أ. س. مورالس غيتيريز "A. C. Morales Gutierrez"، "الفكر الوحيد وبديل النظام الاقتصادي"، في Revista de Fomento Social (مجلة التنمية الاجتماعية)، 52، 1997، ص 345 - 368.

(6) - أنظر على سبيل المثال ج. ب. ماديسون "G. B. Madison" وأيضا إي. نييتو دي آلبا "U. Nieto De Alba"، "العولمة، النزعة الإقليمية والفوضى" في ABC (أي بي سي) 23 - 12 - 1998، ص 56.

(7) - ج – ف. ريشار "J.-F Rischard"، "أزمة التعقيد والحكم العالمي"، في صحيفة: International Herald Tribune (هيرالد تريبيون الدولية)، 2 - 10 - 1998، ص 8.

(8) - أنظر ج. ف. مارتن سيكو "J. F. Martin Seco"، "نهاية الدولة"، في صحيفة El Mundo (العالم)، 10 - 11 - 1998، ص 4.

(9) - أنظر ج. غارسيا روكا "J. Garcia Roca"، "العولمة بين الوهم والأمل"، في مجلة Éxodo (الرحيل)، رقم 39، 1989، ص 35 - 42.

(10) - تيّار دي شاردان "Teilhard de Chardin"، الظاهرة، الإنسانية، 1974، ص 43.

(11) - إن عالم اللاهوت جيليو جيراردي "Giulio Girardi" ينتقد بحماس تلك الانحرافات، لكن يبدو أنه يحتفظ في ذهنه فقط بسوء سلوك الكنيسة، ما عدا علم لاهوت التحرير، الذي يُقيّم كنموذج للبديل الثقافي عن الاستغلال ضمن العولمة (أنظر. "العولمة الثقافية التربوية وبديلها الشعبي" في مجلة Éxodo "الرحيل"، أيضا، ص 26 - 34). لقد كان على الدوام علم لاهوت تحرير في الكنيسة، منذ الحواريين والآباء، وإن كان أقلية أحيانا.

(12) - ف. أنترينا ديران "F. Entrena Durán"، "الحداثة: من النزعة العرقية الغربية إلى العولمة"، في Revista de Fomento Social (مجلة التنمية الاجتماعية)، 53، 1998، ص 195.

(13) - إن ظهور نزعة محلية جديدة كان بالضبط محل معاينة من قبل س. ج. نافارو يانز، "C. J. Navarro Yáñez" العولمة والمحلية: الفرص الجديدة للتنمية"، في Revista de Fomento Social (مجلة التنمية الاجتماعية)، 53، 1998، ص 31 - 46. هنا تسجل فرصة مرغوبة جدا لأكثر مشاركة ديمقراطية بفضل الصلة النامية للمجال المحلي في إطار العولمة.

(14) - أنظر. هـ. – مارتين "H.-P Martin" وهـ. شومان "H. Schumann"، فخ العولمة، ص 300. (للإشارة فإن هذا الكتاب ترجم إلى اللغة العربية ضمن عالم

المعرفة، تحت رقم 238 وبعنوان: **فخ العولمة** الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية وقد ترجمه د. عدنان عباس علي وراجعه وقدم له أ. د. رمزي زكي وعالم المعرفة هي سلسلة كتب شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت). المترجم.

(15) - لمزيد من الشرح أنظر أوليفيا بلانشات "Olivia Blanchette"، "عولمة أو أنسنة: مسألة أولويات في التطور الانساني"، ضمن **التحديات الفلسفية وفرص العولمة** 1998، ص 16.

(16) - أنظر التعليق المعقول، ل. ج. ف. ماك لين "G. F. Mc Lean"، "العولمة تنوّع داخل وحدة"، في المرجع نفسه، ص 255.

(17) - أنظر أو. بلونشات "O. Blanchette"، مثله، ص 19 و ج. ب. ماديسون "Madison" مثله، ص 28.

(18) - أنظر مزيدا من الشرح الدقيق في غيلرمو دي لاديهيسا "Guillermo de la Dehessa"، "العولمة الاقتصادية ومستقبل الدولة" في Claves de razón práctica، 1998، رقم 87، ص 26.

(19) - نتيجة لتحليلنا، يمكننا جدا إبداء تحفظات حول التجديد الأساسي لهذه المرحلة من الرأسمالية: فهي لسيت جديدة تماما "نيو-" "neo". إن لفظ الليبرالية الذي تكرر في العديد من الأوقات اعتمد على فكرة السوق الحرة، لكن السوق الرأسمالية ليست حرة، اليوم أقل من أي وقت مضى، بل احتكارية. الرأسمالية ليست ليبرالية ولا نيوليبيرالية. فهذه ليست إلا مجرد مصطلحات دعائية للرأسمالية.

(20) - أنظر كريستيان دي بري "Christian De Brie"، "Cómo se hizo añicos el AMI" في Le Monde diplomatique (العالم الديبلوماسي) 14 - 12 - 1998، ص 14. ماوشر "Maucher" كذلك يرأس المائدة المستديرة الأوروبية للصناعيين ومنتدى الاقتصاد العالمي ل "دافوس" "Davos".

(21) - أنظر ج. بيريز إيريارت "J. Pérez Iriarte"، مثله، ص 28؛ هـ. - ب. مارتين "H.-P. Martin" وهـ. شومان "H. Schumann"، مثله، ص. 19.؛ ج. سالفيني "G. Salvini"، "Globalizzazione e Paesi in via di sviluppo" في Civil ta Cattolica رقم 3550، 1998، ص 353.